«المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان» تطالب بإرجاع المفصولين ممن لم يرتكبوا مخالفات

المنامة في 13 سبتمبر 2011

قالت المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان إنها تتابع التطورات التي يشهدها الملف الخاص بوضع العمال الموقوفين والمفصولين إثر الأوضاع التي مرت بها مملكة البحرين خلال شهري فبراير/ شباط ومارس/ آذار الماضيين، وتؤكد ضرورة إعادة من لم يثبت بحقه أية مخالفة إدارية جسيمة أو جنائية تستدعي الفصل.

وأضافت في بيان صادر عنها أمس الاثنين (12 سبتمبر/ أيلول 2011) «تابعت المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان ما صدر عن اللجنة المكلفة بالنظر في المسائل المتعلقة بتسريح العمال، والتي شكلت بتوجيهات صادرة عن مجلس الوزراء بشأن بحث الآليات والإجراءات الكفيلة بضمان سرعة ترجمة وتنفيذ التوجيهات الملكية السامية بإعادة المفصولين والموقوفين إلى وظائفهم، وتدارس الجهود والنتائج المتحققة والمساعي المبذولة لمعالجة وتذليل الصعوبات التي أعاقت أو عطلت إعادة المفصولين إلى أعمالهم، ممن ثبت عدم وجود مسوغات قانونية تستوجب الفصل».

وتابعت «في هذا السياق فإن المؤسسة تبدي ارتياحها للمعايير التي انتهت إليها اللجنة المذكورة والآليات الواضحة التي بموجبها سيتم التعامل مع حالات الفصل والوقف عن العمل، مع التأكيد على حق المفصولين في اللجوء إلى القضاء المدني للتظلم في حال رفض المؤسسات والشركات إعادتهم إلى أعمالهم».

وأعربت عن تطلعها إلى ضرورة توحيد الجهود والتعاون بين الجهات المعنية ذات العلاقة والانتهاء من تسوية أوضاع الموقوفين والمفصولين لما في ذلك مصلحة الوطن والمواطنين